

فصلانه تحقیقات جدید علوم انسانی

Human Sciences Research Journal

دوره چهارم، شماره ۲۸، تابستان ۱۳۹۹، صص ۲۶۱-۲۴۹
New Period 4, No 28, 2020, P 249-261

شماره شاپا (۲۴۷۶-۷۰۱۸) ISSN (2476-7018)

التهرب الضريبي وآثاره على الاقتصاد العراقي (الواقع و المعالجات)

الأستاذ المساعد سعاد جواد كاظم

العراق / جامعة القادسية - كلية الادارة والاقتصاد

soud.kadem@qu.edu.iq

الملخص:

تعد ظاهرة التهرب الضريبي احدى المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مختلف الاقتصادات النامية او المتقدمة مع اختلاف نسبتها من بلد الى اخر، وذلك يعتمد الاسباب والتنتائج التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد، وتأثيرها المباشر على الموازنة العامة للدولة، الذي لا يقتصر على تقليل حصيلة الابادات الضريبية فقط، وانما تحد ايضا من قدرة الدولة على ادائها الاقتصادي ومعالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد بمجمله. كما يؤدي التهرب الضريبي الى سوء توزيع الاعباء العامة.

وسيتم التطرق في هذه الدراسة لبيان طبيعة التهرب الضريبي واسبابه في الاقتصاد العراقي واستعراض جملة من الاليات والمعالجات المقترنة للنهوض بالأنظمة الضريبية للحد من مشكلة التهرب الضريبي كونه يمثل المورد الثاني لتمويل الموازنة العامة للاقتصاد العراقي بعد النفط ، اذ يتميز الاخير بعدم استقرار اسعاره وبالتالي تفاوت ايراداته بالشكل يجعل الاعتماد على مصادر الابادات الضريبية امرا ضروريا.



المقدمة:

يعتبر النظام الضريبي في أي دولة هو العماد المالي لها، ويعرف التهرب الضريبي بأنه سعي المكلف للفرار من الضريبة المفروضة عليه قانوناً وعلى انشطته، وتواجه المجتمعات منذ عقود ظاهرة التهرب الضريبي وهي من اخطر الظواهر التي تعيق سياسة الدولة الإنفاقية من خلال الحد من توفير الأموال الازمة والآيرادات العامة التي يمكن الدولة من القيام بواجباتها وتغطية اعبائها العامة وتقديم الخدمات لمختلف الفئات والشريحة في المجتمع. كما ان ظاهرة التهرب الضريبي من شأنها عدم تحقيق العدالة الضريبية في توزيع الدخل بين المكلفين والدولة. وفي العراق كان اول ظهور للقوانين الضريبية مبكراً مقارنةً مع دول المنطقة، اذ صدر اول قانون لضريبة الدخل عام ١٩٢٧ ذي الرقم (٥٢) والخاص بضريبة الدخل، وظاهرة التهرب الضريبي في العراق واسعة ومستمرة لأسباب عدة سيتم التطرق لها خلال فقرات البحث.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته كون مشكلة التهرب الضريبي تعد مشكلة تلقى بتأثيرها على مختلف مفاسيل الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، وتحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لذا بات من المهم جداً معالجة هذه الظاهرة.

مشكلة البحث:

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي مشكلة تعانى منها اغلب بلدان العالم وتسعى جاهدة للحد من اثارها الاقتصادية والاجتماعية ومكافحتها بشتى الوسائل والمعالجات.

فرضية البحث:

يستند البحث الى ان النظام الضريبي العراقي قد عانى لفترات طويلة من ظاهرة التهرب الضريبي والتي اثرت بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يستدعي الوقوف عندها ووضع المعالجات والحلول لها .

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، اذ تضمن المبحث الاول التهرب الضريبي (اطار مفاهيمي)، وطرق المبحث الثاني الى تحليل هيكل النظام الضريبي العراقي، وتناول المبحث الثالث مجموعة من المعالجات المقترنة لمشكلة التهرب الضريبي في العراق.



المطلب الاول: التهرب الضريبي (اطار مفاهيمي)

اولاً: مفهوم التهرب الضريبي:

اصطلاحاً، عرف فقهاء المالية العامة التهرب الضريبي تعاريف متعددة منهم من عرفه بأنه تخلف المكلف كلياً او جزئياً من اداء الضريبة دون نقل عبئها الى غيره، مما يؤثر على حصيلة الدولة من الضريبة وتضييع عليها حقها. (١)

كما عرف البعض بأنه عدم الالتزام بتنفيذ القوانين الضريبية عن طريق عدم دفع الضريبة الواجبة، وبالتالي فهو السلوك اللا مشروع للمكلف في توجيهه ارادته المادية في عدم الوفاء بالتزاماته المالية وخلق حالة من الالا مساوات في تحمل الاعباء الى جانب الدولة وعدم تسديد الضريبة كلاً او جزءاً ارضاءً لرغباته الشخصية. (٢)

وتطرقت بعض التعريفات الى الضريبة بأنها الفريضة المالية - النقدية - التي تفرضها الدول جبراً وبصفة نهائية من الاشخاص سواء كانوا طبيعين او معنوين دون مقابل مباشر لتحقيق منفعة عامة مع مراعاة المقدرة التكليفية للمكلف، لقد نشأة الضريبة منذ مدة طويلة الا ان اهدافها ومبرراتها تغيرت بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتطور الدولة. (٣)

ويمكن تعريف الوعاء الضريبي بأنه المال او الشيء الذي تفرض عليه الضريبة ويكون خاضعاً لها (٤)، اما النظام الضريبي فهو شكل من الاشكال المنظمة لعملية الجباية وهو احد مصادر الابادات العامة للدولة على وفق قواعد فنية محددة تتناول فرضها ووسائل جبائيتها وتنظيمها. وتتعدد هذه الانظمة تبعاً لطبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن النظام السياسي السائد بالشكل الذي يجعل منه اي (النظام الضريبي) منسقاً معها من حيث الشكل والمضمون. (٥)

والتهرب الضريبي هو اللجوء الى الغش والاحتيال للتخلص من الضريبة او تقليل مبلغها ويكون ذلك اما بمحاولة الفرد انكار وجود وعاء الضريبة او الانفصال عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء ومن الامثلة الشائعة للتهرّب الضريبي تعدد المكلفين بتقديم كاذبة عن دخولهم سواء كان ذلك بإظهار الابادات باقل من مبلغها الحقيقي او المبالغة في النفقات او عدم الانفصال من بعض او كل دخولهم ومن الامثلة الشائعة اخفاء السلع عن عيون رجال الکمارك في نقاط الحدود والمطارات والموانئ عبر ادخالها الى البلد حتى لا تخضع للضريبة الكمر كية (٦).

(١) محمد سعيد عبد السلام، دراسة في مقدمة علم الضريبة، الطبعة الثانية، مصر دار المعارف للنشر، ١٩٦٨، ص ٥٨٧

(٢) ابو ذر عبد الكريم شاكر البياتي، التهرب الضريبي في العراق الواقع والطموح، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد ١، المجلد ٩، ٢٠١٢، ص ٧٠

(٣) معتز على صبار، التهرب الضريبي في العراق وطرق معالجته، مجلة القادية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثاني، المجلد الثاني، ٢٠٠٩، ص ٣١٨

(٤) معتز على صبار، المصدر السابق نفسه، ص ٣١٨

(٥) نزار ذياب عصاف وعلى نعيم صابيل، الضرائب في فترة الحصار الاقتصادي دراسة في حالة العراق للنقدة (١٩٩٥-٢٠٠٠) مجلة جامعة الابار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٥، المجلد ٥، ٢٠١٠، ص ٣-٢

(٦) ايمن يحيى محمد، التهرب الضريبي اسبابه وآليات مكافحته، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة السادسة والثلاثون، العدد ٩٤، ص ١٦٥



ثانياً: انواع التهرب الضريبي:

ان التهرب الضريبي يؤدي الى فقدان الدولة لجزء من ايراداتها التي تحصلها عن طريق الضرائب والتهرب الضريبي عموماً ينقسم الى نوعين فقد يكون تهرباً مشروعاً او ما يعرف بتجنب الضريبة، او تهرباً غير مشروع وهذا الاخير قد يكون كلياً او جزئياً وقد فرق علماً المالية بين هذين النوعين وكما موضح ادناه:

1. التهرب المشروع: ويطلق عليه بالتجنب الضريبي وما يستفاد منه المكلفون من ثغرات القانون ينفذون منها للتخلص من اداء الضريبة، ويكون مشروع في حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التي ينظمها التشريع الضريبي الا يلجا الافراد الى هبة اموالهم على الورثة اثناء حياتهم لكي يتجنبو ضريبة الشركات التي يخضع لها ورثته بعد مماته وقد يستعين المتهرب الى اهل الخبرة والاختصاص لتحقيق هذا الغرض (١).

ويعتبر هذا النوع لا جرم فيه اذ يتتجنب فيه المكلف تحمل الضريبة او الالتزام بها دون مخالفة احكام التشريعات من خلال الاستفادة من الثغرات الموجودة في القانون.

2. التهرب غير المشروع: وهو التهرب الذي يتضمن غشاً واحتيالاً يلجا اليه المكلف بالضريبة للتخلص منها ، وفيه يقوم المكلف على مخالفه الاحكام القانونية ويسلك طرق الغش والاحتيال مرتكباً بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون (٢).

وهناك تصنيف اخر لأنواع التهرب الضريبي يعتمد على حجم التهرب الضريبي وكالاتي:

1. التهرب الجزئي: هو التخلص جزء من الضريبة الواجبة الدفع عليه بأحد الالاليب غير المشروع، مثل ذلك اخفاء جزء من المبيعات او تسجيلها بأسعار تقل عن سعر بيعها الحقيقي. (٣)

2. التهرب الكلي: ويقصد به تخلص المكلف نهائياً من دفع الضريبة المفروضة عليه وبذلك تضيع على الخزانة جزاً مهماً من ايراداتها، ب مختلف وسائل الغش والاحتيال وهناك عدة صور للتخلص من الضريبة بشكل نهائى اهمها (اصحاب المهن الحرة والسماسرة واصحاب الحرف) من الذين لا يكون لهم مكاتب معينة او تصاريف بمزاولة المهنة ولم يتم ادراجها في سجلات الضريبة مما يتسبب في نقص الايرادات ومن ثم الخدمات التي تقدما الدولة للمجتمع.

ثالثاً: اسباب التهرب الضريبي:

1. الاسباب الاقتصادية: يتأثر التهرب الضريبي تأثيراً كلياً مباشراً بالظروف الاقتصادية التي تسود البلد، و يؤدي بالمكلف اما الى التهرب الضريبي او عدم قيامه بواجبه الضريبي كاملاً، فالمقارنة بين ما يحصل عليه المكلف من منفعة وما يتعرض له من مخاطر بسبب تهربه من الضريبة ولعل مبلغ الضريبة يعد من من العوامل

(١) قاسم محمد عبد الله و نجم عبد علبي، التهرب الضريبي في العراق: الاسباب و سبل المعالجة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب - فرع الديوانية، مجلة القادة للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ١٣ المجلد ٣، لسنة ٢٠١١، ص ٧٠.

(٢) هاشم محمد عبد الله العركوب، التهرب الضريبي - دراسة في محدوداته واثراه الاقتصادية والاجتماعية في بلدان نامية مختارة للملدة (١٩٩٠-٢٠٠٨)، مركز الدراسات الاقليمية، العدد ٨، ص ٧٣.

(٣) قاسم محمد عبد الله و نجم عبد علبي، مصدر سابق، ص ١٧١.



الحاصلة في هذه المقارنة فيزيد ميل المكلف نحو التهرب كلما زاد عبء الضريبة الملقى عليه (١)، كما تؤثر التقلبات الاقتصادية التي تتعرض لها الدولة على مختلف مجالات الحياة وينسحب هذا التأثير على النظام الضريبي ومدى ارتفاع او انخفاض نسب التهرب الضريبي وكالاتي

٢. **فتره الانتعاش الاقتصادي:** يرتفع مستوى الناتج القومي ومن ثم يؤدي الى ارتفاع متوسط دخل الفرد ويعمل على زيادة المقدرة التكليفية الفردية على تسديد الضريبة المفروضة على المكلف، وتبعاً لذلك يقل او ينعدم التهرب لأن المكلف لا يشعر بعبء الضريبة المفروضة عليه فضلاً عن ارتفاع دخول المكلفين في مدة الانتعاش يؤدي الى ورود فتات جديدة من الدخول الى وعاء الضريبة الامر الذي يعني عدم الحاجة الى زيادة سعر الضريبة او فرض ضرائب جديدة وبالتالي يقل التهرب الضريبي مادامت الاعباء متوزعة على عدد اكبر من المكلفين او تشمل اوعية ضريبية جديدة.

٣. **فتره الكساد الاقتصادي:** يحدث العكس في فترات الانكماش او الكساد الاقتصادي التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات البطالة والانخفاض الشديد في مستوى الاستخدام والانتاج وكساد التجارة وانخفاض مستوى الاسعار تزداد حاجة الدولة للموارد المالية لغرض زيادة الانفاق العام لتحريك عمل المشروعات المالية للقضاء على البطالة وارتفاع حركة التجارة ومواجهة الكساد الاقتصادي فتليجاً الدولة الى عدة اساليب للحصول على الارادات الازمة لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الارادات ومن هذه الاساليب استخدام اداة الضريبة كونها احد ادوات السياسة المالية ومن هذه الادوات:

– زيادة اسعار الضرائب القائمة

– فرض ضرائب جديدة

– تخفيض مستوى السماحات الضريبية

– الغاء بعض الاعفاءات المقررة قانوناً (٢)

كل ذلك ادى الى تدني قدرته على تسديد الضريبة لذلك فان نسبة التهرب الضريبي ستزدوج (٣) ان الارتفاع في معدلات البطالة او الانخفاض الشديد في مستوى الاستخدام

١. **الاسباب التشريعية او الادارية:** ان من الاسباب الارخرى للتهرب من اداء الضريبة قد يكون ناتجاً من خلل في التشريع الضريبي لما يتخلله من ثغرات مما يسهل على المكلفين التفاذ منها نتيجة عدم وضوح الصياغة في التشريعات الضريبية ووجود بعض الثغرات مما يؤدي الى خلق مشاكل وتزايد احتمال التهرب او الى وجود عيب في التطبيق ناجم عن ضعف في كفاءة الجهاز الضريبي (٤)

(١) جمال طارق محمد، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد ٤٨، ٢٠١٦، ص ٣٨٧

(٢) معتز على صبار، مصدر سابق، ص ٣٣٠ - ٣٣١

(٣) جمال طارق محمد، مصدر سابق، ٣٨٧

(٤) هيثم على العنكي ومتازن هيثم الشيخلي، انتهاك الأنظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق - دراسة مقارنة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٣، المجلد ١٨، لسنة ٢٠١٦، ص ٢٣٧



٢. ضعف كفاءة الادارة الضريبية: ان ضعف كفاءة الادارة الضريبية بعدها السلطة صاحبة الاختصاص في حصر ايرادات المكلف وفرض الضريبة عليها وعجزها عن الحد من التهرب الضريبي يعد من الاسباب المهمة في تحفيز المكلفين على التهرب من اداء الضريبة اذ ان الهيكل الاداري لا ي مؤسسة دليل على حجم عملها الذي يقوم به العاملين بادائه فضلا عن انه يعكس وبشكل واضح الاهداف التي وجدت من اجلها تلك المؤسسة كي تقوم بتحقيقها.

٣. اسباب فنية: وتمثل في عدم اعتماد الانظمة الالكترونية الحديثة لا في احتساب وجایة الضرائب ولا في الرقابة عليها سواء داخل المؤسسة الضريبية او خارجها (١)

٤. الاسباب الاجتماعية والنفسية: وتمثل في ضعف الوعي الضريبي لدى المكلف والوعي الضريبي هو الادراك الكامل من قبل الافراد لمستوياتهم المالية ازاء المجتمع والدولة، فوعي المكلف لم يصل بعد الى الدرجة التي يدرك فيها اهمية الموازنۃ بين الحقوق والواجبات وتدفعه الى الالتزام الذاتي والطوعي بالقوانين عموما والقوانين الضريبية خصوصا اذ ما زال الكثير من الناس يرى ان التهرب من الضريبة ذكاء وشجاعة وهناك من يرى ان الوعي الضريبي هو اقل تقدما من الوعي القانوني بمعنى ان المكلف عندما يخالف القوانين لا يشعر بأنه ارتكب اثما في حق المجتمع كشعوره عندما يسرق او يقتل (٢).

رابعاً: اثار التهرب الضريبي على بعض المتغيرات الاقتصادية:

ان التهرب الضريبي بأنواعه المختلفة يترتب عليه اثارا اقتصادية واجتماعية ونفسية سلبية على المجتمع تمثل هذه الاثار في انخفاض الحصيلة وحرمان الدولة من نسبة مهمة من الابادات التي تستطيع من خلالها ممارسة ادوارها الاقتصادية والاجتماعية كذلك يترتب على التهرب الضريبي عدم شعور المكلفين بتطبيق مبدأ العدالة والمساواة فعدم خضوع بعض المكلفين للضريبة يخل بالمفهوم العام للعدالة الاجتماعية اضافة الى التهرب الضريبي يضعف ايمان المجتمع بدور الدولة في تحقيق الخدمات الضرورية للأفراد ويقلل الثقة بالإدارة المالية لتصبح عامل فساد اخلاقي (٣)

المبحث الثاني: تحليل النظام الضريبي في العراق

أولاً: النظام الضريبي في العراق

يستند النظام الضريبي في العراق الى ارث تاريخي عميق اذ يعود الى الملك الاشوري حمورابي الذي يعد اول من وضع نظاما ضريبيا حيث كانت المادة (٣٦) من مسلته الشهيرة قد تناولت تشريعاته من الضرائب، وعند بزوغ فجر الاسلام ظهرت الضرائب كفراش دينية او حق شرعى للفقراء في اموال الاغنياء فقد ورد في

^(١) هيشر على العنكبي ومانز هيشر الشيشلي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٧٣

^(٢) جمال طارق محمد، مصدر سابق، ص ٣٨٦

^(٣) جمال طارق محمد، المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٧



القرآن الكريم قوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيهم بها) (سورة التوبه الآية ٢٤-٢٥) وهو ما يندرج في فريضة الزكاة وهناك فرائض (ضرائب) اخرى اقرها الاسلام كضريبة الخراج وضرائب التجارة وضريبة الخمس التي تفرض على الغاثم وغيرها والنظام الضريبي في العراق عمره اكثر من ثمانية عقود اذ تعدد سنة ١٩٢٣ بداية تاريخ التشريع الضريبي في العراق عند صدور اول قانون للضرائب باسم قانون ضريبة الاملاك رقم (٤٩) لسنة ١٩٢٣ وبعدها تشريع ضريبة الدخل عام ١٩٢٧ بالقانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٢٧ (١) ويكون هيكل النظام الضريبي في العراق من نوعين من الضرائب هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وان الهيكل يرتكز على التعدد الضريبي وليس التوحيد، وعليه يمكن تحليل مكونات كلاً منها كما يلى:-

١. الضرائب المباشرة: وهذا النوع له اهمية كبيرة لكونها تستهدف شريحة واسعة من الاموال والاشخاص عد الحضنوع للضريبة وهي على نوعين:

ا: الضريبة على الدخل: وتعد من اهم الضرائب في النظم الضريبية الحديثة وذلك لان الدخل يعتبر المعيار الامثل للمعبر عن المقدرة التكليفية وتراعي فيه العدالة الضريبية وتمكن الدولة من الحصول على الايرادات من مصادر معتدلة. (٢) ومن خصائصها:

ـ انها ضريبة تصاعدية اى ان تفرض الضريبة اما بسعر يزداد كلما زاد الدخل الخاضع للضريبة بمعنى ان العلاقة طردية بين السعر الضريبي والمدخل الخاضع للضريبة. (٣)

ـ ضريبة شخصية: من خلال مراعاة قانون ضريبة الدخل للظروف الشخصية للمكلف ومركز المال. (٤)

ـ سنوية الضريبة وذلك بالتحاسب مع دخل المكلف الناجم عن السنة المالية وفقاً للأسعار الضريبية المقررة في نص القانون وذلك تطبيقاً لفكرة سنوية التحاسب الضريبي.

ـ اعتماد مبدأ اقليمية الضريبة: والذى يقصد به سريان الضريبة على دخول المكلفين بغض النظر عن جنسية صاحبها ومكان اقامته سواء داخل العراق او خارجه (٥). والمقصود باقليمية الضريبة واقعة شئء الدخل في العراق ويعنى ذلك بان الدخل الناجم في العراق هو الدخل المتولد في العراق ولكنه يعود لشخص غير مقيم.

ـ فرض الضريبة على الوعاء الصافي اى اعتماد اسلوب الدخل الصافي في احتساب دخل المكلف الخاضع للضريبة.

(١) نزار ذياب عساف وعلى نبع صابيل، الضرائب في فترة الحصار الاقتصادي (دراسة في حالة العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٠)، ص ٤

(٢) سيري مهدي السامرائي وزهرة خضرير عباس، تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩، المجلد ٤، ص ١٢٢

(٣) عبد الباسط على الزبيدي، وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي العراقي – دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون جامعة بابل، ٢٠٠٥، ص ٣٦

(٤) قيس حسن عواد، المالية العامة والتشريع المالي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ٢٤١

(٥) عبد الباسط على الزبيدي، مصدر سابق، ص ٣٥-٣٦



– التعامل وفق اسلوب الفصل بين ذمة الزوج عن الزوجة في التحاسب الضريبي: اذ ان لكل شخص ذمة المالية المستقلة مع وجود الاستثناء الذي نظمه القانون والسماح بدمج دخل الزوجين في حالات حدها المشرع.

– ضريبة تفرض على دخل العمل وراس المال: بمعنى تنويع مصادر الدخل التي تفرض عليه الضريبة.

ب: ضريبة العقار: وهي من الضرائب المباشرة في العراق ولها تنظيمها القانوني الخاص وهذه الضريبة تفرض على العائدات الناجمة للمكلف (مالك العقار قانوناً من حيث المفهوم العام) من استغلال العقارات العائدة له. ومن خصائصها:

– ضريبة مباشرة و وعائتها من الدخل المتحقق من العقارات المستغلة وهي لا تفرض على الملكية ذاتها وإنما على القيمة الأيجارية للعقار ومتى توقف الدخل تتوقف الضريبة.

– ضريبة عينية: بمعنى انها لا تأخذ بنظر الاعتبار ظروف المكلف الشخصية والعائلية اذ لا يمنع المشرع الضريبي المكلف سماحات ضريبية.

– ضريبة سنوية تجبي مقدماً: تفرض الضريبة سنوياً وتجبي سنوياً بواقع قسطين الدفعه الاولى في اليوم الاول من كانون الثاني ويستحق القسط الثاني في اليوم الاول من تموز والقسط هو بهدف التسهيل للمكلف بالضريبة.

– تفرض الضريبة بسعر نسبي قدره (١٠٪) من الابراد لكل عقار مقابل مصروفات الصيانة وذلك قبل احتساب الضريبة.

– ضريبة تفرض على الدخل الاجمالي: اذ يعتمد القانون العراقي مفهوم الدخل الاجمالي عند فرض الضريبة على القيمة الأيجارية للعقار او البديل المتفق عليه. (١)

٢. الضرائب غير المباشرة في العراق:

وهي الضرائب التي لا تنظر للظروف الشخصية والاجتماعية لدافع الضريبة بل تنظر الى تعامل المواطن عند الاستهلاك والتداول وتنقسم:

ا. الضرائب على الاستهلاك: وهي الضرائب على الانفاق ومن الضرائب العينية وذات حصيلة ومية خاصة في اوقات الرواج وهي على عدة انواع منها

– احتكارات مالية: تقوم بجایتها الهيئات العام كأجور الكهرباء والماء والاتصالات

– الضرائب الكمركية: التي تفرض على السلع المستوردة والمصدرة عبر الحدود.

– ضرائب الانتاج والتي تسمى برسم المكبس وهي تفرض على السلع المنتجة.

^(١) يسرى مهدى السامرائي وزهرة خضرير عباس، مصدر سابق، ص ١٢٥



ب: الضرائب على التداول: والتي تفرض على تداول الثروة وهي ذات حصيلة ضريبية عالية وسهلة الجباية وظهرت في الدول الحديثة. وهي عدّة أنواع اهمها:

- رسوم التسجيل وهي الرسوم التي تستوفّها الدولة مقابل تسجيل المعاملات
- رسوم الطابع تفرض على بعض عمليات التداول التي تم بتحرير المستندات كالعقود والكمبيالات ويحصل الرسم بشراء الطابع ويلصق بالمعاملات. (١)

ثانياً: اسباب التهرب الضريبي في العراق

ان من اهم اسباب التهرب الضريبي الاتي:

- انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين بأهمية الضرائب في الاقتصاد ودورها في تمويل الموازنة العامة للدولة.
- قدم التشريعات الضريبية وتضاربها وعدم وضوحها مما يفسح المجال امام الاجتهاد الشخصي .
- ضعف كفاءة الكادر المكلف بجباية الضرائب. اضافة الى الفساد المالي لبعض اداراته.
- عدم ايقاع عقوبات جدية بالمتهربين وانتقائية المحاسبة.
- عدم شفافية الاجراءات وتبسيطها ووضوحها.
- النقص الكبير في اعداد البحوث والدراسات و المسوحات الميدانية الخاصة بالتهرب الضريبي في العراق وسبل مكافحته.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتهرب الضريبي في العراق

١. الآثار الاقتصادية: ان استمرار مشكلة التهرب الضريبي يؤدى الى عدم تحقيق الاهداف الاقتصادية كذلك سيؤثر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي لها اثر كبير على البناء الاقتصادي للبلدان وهي الاستهلاك، الادخار والاستثمار. ويقود التهرب الضريبي الى اثار مدمرة على الاقتصاد القومي للبلد لانه يقلص الابادات العامة وبالتالي يقلص النفقات العامة التي تنفقها الدولة وهذا يؤدى في مجمله الى سوء الاحوال الاقتصادية واضرار بخزينة الدولة. (٢)

٢. الآثار الاجتماعية: يعتبر التهرب الضريبي سلاحاً بيد الانظمة الاجتماعية والسياسية في توجيه الاقتصاد والمجتمع باتجاه دون اخر، اذ تعتبر الضريبة احد العناصر التي بواسطتها تتدخل الدولة لأجل تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، ان الاهداف الاجتماعية التي ترغب

(١) نزار ذياب عساف وعلى نبع صابيل، مصدر سابق، ص ٦

(٢) هويدا عبد الجليل، مالية عامة، دار الفكر العربي للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٢٢٨



الدولة بتحقيقها لا يمكن ان تأخذ طريقها الى التنفيذ العملى طالما ان التهرب الضريبي اخذ يضيق الخناق على الدولة فى تحقيق هذه الاهداف. (٢)

المبحث الثالث: معالجات مقتربة لمشكلة التهرب الضريبي في العراق

هناك مجموعة من الاجراءات والمقترنات التي من شأنها ان تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتضعف تأثيراتها وهى الاتى:

١. مراجعة التشريعات الضريبية: وذلك بشكل دوري ومستمر فاستحداث تشريعات مالية جديدة تقلل من فرص ظهور ثغرات قانونية ترک مجالاً للتهرب الضريبي. وخصوصاً إعادة النظر بالقوانين الخاصة بالضرائب وبالتحذير القوانين التي صدرت بعد عام ١٩٨٢ كون بعض هذه القوانين تعتبر الطريق لممارسة التهرب الضريبي.
٢. نشر الوعي الضريبي بين الأفراد واحداث برامج للإعلام الضريبي من خلال اعداد برامج اعلامية واسعة الانتشار الهدف منها تنوير المواطنين بالطرق التي يتم بواسطتها التصرف بالمال العام. وياقاظ روح الوطنية في مساندة دولهم في استمرار قيامها بواجباتها نحو تقديم الخدمات العامة.
٣. تحقيق العدالة الضريبية: من حيث شمولية الضريبة بحيث تصبح جميع الدخول حتى لا يشعر المكلف ان هناك من يحقق ايرادات ولا يدفع الضريبة. وبالتالي تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الاعباء العامة والقضاء على المحسوبيه في التكليف الضريبي.
٤. اصلاح الهيكل التنظيمي الضريبي من خلال:
 - ا: انجاز المعاملات باسرع وقت ممكن وباقرب مكان ممكن.
 - ب: اجراء تنقلات دورية بين الموظفين وكلما امكن ذلك يمكن ان يسهل ويعمل على تخفيض حالات الرشوة والفساد الاداري والمالي.
 - ت: تزويد الادارة الضريبية بعناصر فنية ذات خبرة وكفاءة ومستوى عال من التاهيل.
 - ث: تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكمال لاداء الموظفين تقوم بإجراءات تفتيش دورى بين الدوائر والوزارات واعداد التقارير الخاصة بذلك.
 - ج: توفير نظم الرقابة التي تتميز بدقة وسرعة اكتشاف مخالفات الاجهزه المخالفه وفرض العقوبات المناسبه لضمان سير العمل.
 - ح: توفير الاجور التي تكفل حصول موظفى الادارة الضريبية على اجور تتناسب مع طبيعة وابعاد ما يضطلعون به من مسؤوليات، ومكافأة تشجيعية وحوافز للمتميزين منهم.

(٢) جيدر عودة كاظم، دوافع التهرب الضريبي في العراق دراسة ميدانية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٢، المجلد ١٨، ٢٠١٦، ص ٢٣٩



خ: تفعيل ادارة الخدمات بمعنى ان يطال جميع الادارات والمؤسسات العامة والبلديات اى ان تعطى ادارات الخدمات ذات العلاقة بالجمهور الاولية.

د: تدعيم الجهاز الضريبي من خلال الاليات الحديثة من حاسوب واجهزه متطرفة وضرورية لسرعة انجاز العمل، مما يولد لدى المكلفين قناعة بان الادارة الضريبية هي اداة فعالة ولديها الرغبة مع المكلفين بحيث يتم كسر الحاجز النفسي بين المواطن والادارة الضريبية.

١. العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة.

٢. تعديل بعض الفقرات المتعلقة بالعقوبات فالمكلف الذي يسعى للتهرب الضريبي يقوم حتما بالموازنة بين المنفعة التي يجنيها في حال تهربه والعقاب الذي سيتعرض له في حال اكتشاف التهرب وعندما تهانو السلطة في تطبيق العقوبات الصارمة بحق من يقوم بهذه الحالة الشاذة فان ذلك يكون مدعاه للاستمرار في التهرب الضريبي والتشجيع على ارتكابه لذلك فرض عقوبة (السجن) مثلا من شأنه ان يشكل رادعا يقلل من التهرب الضريبي.

٣. العمل على ايجاد السبل الالزمه للخروج من نفق التهرب ودون الوقوع في حلقة مفرغة ممثله في البدء ياصلاح الدمار الهائل في المنظومة القيمية.

٤. التوسع في مجال تجميع البيانات التي تتعلق بالمكلفين وذلك بتطبيق الوسائل العلمية بحيث يكون لدى الهيئة العامة للضرائب بيانات ضرورية تساعدها في تحديد المركز الحقيقي للمكلف.

٥. التوسع في نطاق التعاون مع دوائر الدولة وديوان الرقابة المالية.

٦. الحد من ظاهرة (اسلوب التقدير) كلما امكن ذلك.

٧. قيام الدولة بالازام المكلفين بالكشف عن املاكهم خارج البلد لغرض تتبعها ومراقبتها.

٨. الاتفاقيات الدولية بين الدول يقلل التهرب بين تلك الدول من خلال تبادل المعلومات التي تفيد في فرض الضرائب وتحصيلها وتنعيم التهرب منها.

الاستنتاجات:

١. تعتبر مشكلة التهرب الضريبي من المشاكل الاساسية التي يعاني منها المجتمع حيث توجد عدّة عقبات تحول دون اذعان المكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه.

٢. ضعف الوعي الضريبي والثقافة الضريبية في المجتمع.

٣. من الاعار الناجمة عن التهرب الضريبي هو تقليل الابادات العامة التي تسهم بتمويل النفقات العامة المتزايدة.

٤. عدم وجود عقوبات كافية ورادعة او وجودها ولكنها غير رادعة جعلت من ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة شائعة.



٥. عدم وجود قدرة لدى موظفي الادارة الضريبية من السيطرة على بعض حالات التهرب الضريبي لعدم امتلاكهم الامكانيات والوسائل الكفيلة بالكشف.

٦. وجود ثغرات في التشريعات والقوانين الضريبية عمق ظاهرة التهرب الضريبي.

النوصيات:

١. مراجعة التشريعات الضريبية: وذلك بشكل دوري ومستمر فاستحداث تشريعات مالية جديدة تقلل من فرص ظهور ثغرات قانونية لممارسة التهرب الضريبي.

٢. نشر الوعي الضريبي بين الأفراد و اعداد برامج اعلانية واسعة الانتشار الهدف منها توعية المكلفين، وايقاظ روح الوطنية في مساندة دولهم في استمرار قيامها بواجباتها نحو تقديم الخدمات العامة

٣. تحقيق العدالة الضريبية: من حيث شمولية الضريبة بحيث تصب جميع الدخول حتى لا يشعر المكلف ان هناك من يحقق ايرادات ولا يدفع الضريبة ، اصلاح الهيكل التنظيمي الضريبي.

٤. التوسيع في نطاق التعاون مع دوائر الدولة وديوان الرقابة المالية.

٥. قيام الدولة بالزام المكلفين بالكشف عن املاكهم خارج البلد لغرض تتبعها ومراقبتها.

٦. الاتفاques الدولية بين الدول يقلل التهرب بين تلك الدول من خلال تبادل المعلومات التي تفيد في فرض الضرائب وتحصيلها و تمنع التهرب منها.



المصادر والمراجع:

١. ايمان يحيى محمد، التهرب الضريبي اسبابه واليات مكافحته، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة السادسة والثلاثون، العدد ٩٤
٢. يسرى مهدي السامرائي وزهرة خضير عباس، تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩، المجلد ٤.
٣. ابو ذر عبد الكرييم شاكر البياتي، التهرب الضريبي في العراق الواقع والطموح، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد ١، المجلد ٩، ٢٠١٢.
٤. نزار ذياب عساف وعلى نعيم صايل، الضرائب في فترة الحصار الاقتصادي دراسة في حالة العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٠) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٥، المجلد ٣، ٢٠١٠.
٥. هاشم محمد عبد الله العركوب، التهرب الضريبي – دراسة في محدوداته واثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٨)، مركز الدراسات الاقليمية، العدد ٨
٦. قاسم محمد عبد الله و نجم عبد عليوي، التهرب الضريبي في العراق: الاسباب وسبل المعالجة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب – فرع الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ١٣، المجلد ٣، لسنة ٢٠١١.
٧. معتر على صبار، التهرب الضريبي في العراق وطرق معالجته، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثاني، المجلد الثاني، ٢٠٠٩
٨. هيثم على العنبي و مازن هيثم الشيشخلي، انتهاك الانظمة الرقابية للحد من التهرب الضريبي في العراق – دراسة مقارنة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٣، المجلد ١٨، لسنة ٢٠١٦
٩. جمال طارق محمد، ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد ٤٨، ٢٠١٦
١٠. عبد الباسط على الزبيدي، وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي العراقي – دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون جامعة بابل، ٢٠٠٥
١١. هويديا عبد الجليل، مالية عامة، دار الفكر العربي للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣
١٢. حيدر عودة كاظم، دوافع التهرب الضريبي في العراق دراسة ميدانية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٢، المجلد ١٨، ٢٠١٦
١٣. قبس حسن عواد، المالية العامة والتشريع المالي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠١٠